ماذا يجرى فى «مطبخ» الانتخابات البرلمانية؟

سيناريو من ٥ مراحل لإجراء انتخابات «بنكهة التكنولوجيا» .. يشارك فيه ٢٥ شخصًا من الإدارية

قبل يوم الانتخابات سيكون متأخرا لك. كناخب. أن تدخل على موقع الانتخابات على الإنترنت وتدخل رقمك القومي، فتحصل على المعلومات الانتخابية التى تهمك فى هذا اليوم، وهى عنوان المقر الانتخابى الذى ستتوجه إليه كاملا بالشارع والحى، ورقم اللجنة الفرعية التى ستدلى فيها بصوتك داخل المقر، ورقمك فى كشف الناخبين الخاص باللجنة أو الصندوق الانتخابى، علاوة على اسم القاضى المشرف على الانتخابات بهذه اللجنة، وأسماء الموظفين الإداريين المعاونين للقاضى داخل اللجنة، وأسماء المرشحين فى الدائرة عن دوائر الفردى والقوائم لكل من مجلسى الشعب والشورى، وأسماء مندوبيهم ووكالاتهم داخل اللجنة، وأسماء مندوبى منظمات المجتمع المدنى المرخص لهم بمراقبة الانتخابات فى هذه اللجنة، وتمثل هذه البيانات خلاصة جهد يسابق الزمن داخل «مطبخ» تجهيز وإعداد البيانات الانتخابية بوزارة التنمية الإدارية، ويحاول بناء سيناريو لتوظيف التكنولوجيا فى الخروج بوجه جديد للانتخابات البرلمانية لم تعهده مصر من قبل، سعيا للوصول إلى انتخابات نزيهة وشفافة جديرة بثقة الشعب، وما اتمناه بشدة أن يجد هذا السيناريو طريقه للتنفيذ، وأن تقبل به اللجنة العليا للانتخابات كما هو فى صورته الكاملة دون تجزئة أو تأجيل لبعض مكوناته.

جمال محمد غيطاس

قبل يوم الانتخابات سيكون متأخرا لك. كناخب. أن تدخل على موقع الانتخابات على الإنترنت وتدخل رقمك القومي، فتحصل على المعلومات الانتخابية التى تهمك فى هذا اليوم، وهى عنوان المقر الانتخابى الذى ستتوجه إليه كاملا بالشارع والحى، ورقم اللجنة الفرعية التى ستدلى فيها بصوتك داخل المقر، ورقمك فى كشف الناخبين الخاص باللجنة أو الصندوق الانتخابى، علاوة على اسم القاضى المشرف على الانتخابات بهذه اللجنة، وأسماء الموظفين الإداريين المعاونين للقاضى داخل اللجنة، وأسماء المرشحين فى الدائرة عن دوائر الفردى والقوائم لكل من مجلسى الشعب والشورى، وأسماء مندوبيهم ووكالاتهم داخل اللجنة، وأسماء مندوبى منظمات المجتمع المدنى المرخص لهم بمراقبة الانتخابات فى هذه اللجنة، وتمثل هذه البيانات خلاصة جهد يسابق الزمن داخل «مطبخ» تجهيز وإعداد البيانات الانتخابية بوزارة التنمية الإدارية، ويحاول بناء سيناريو لتوظيف التكنولوجيا فى الخروج بوجه جديد للانتخابات البرلمانية لم تعهده مصر من قبل، سعيا للوصول إلى انتخابات نزيهة وشفافة جديرة بثقة الشعب، وما اتمناه بشدة أن يجد هذا السيناريو طريقه للتنفيذ، وأن تقبل به اللجنة العليا للانتخابات كما هو فى صورته الكاملة دون تجزئة أو تأجيل لبعض مكوناته.

جمال محمد غيطاس

فى هذا الإطار يعتقد كل من الدكتور أحمد عبدالوهاب وزير التنمية الإدارية ومساعده المهندس طارق سعد، وفى نهاية لقائى لم أملك سوى قراءة الفاتحة على أرواح شهداء الثورة والدعاء لمصر بأن يتقبلها العاجل، لأن التغيير الجذرى والضخم الذى رأيته جاريا فى طريقة الإعداد للانتخابات ما كان لـه أن يحدث إلا بتضحيات هؤلاء، فقد وجدت أمامى سيناريو جديدًا يقوم على بيانات انتخابية يلعب فيها المؤتمر القومى دور «الجوكر» أو الملك، ويستعان فيها بقواعد بيانات من جهات لم يفكر فيها أحد من قبل، ولم يكن السياسيون ومن يدرون الانتخابات من قبل يعيرونها أدنى التفات أو انتباه أو حتى يعلمون أن لديها شيئا تقدمه من أجل انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تعبر بالوطن من الفساد والاستبداد إلى النزاهة والديمقراطية، كقواعد بيانات هيئة البريد وهيئة الأبنية التعليمية وجهاز التعبئة العامة والإحصاء.

بدأ الفريق قبل أحد عشر شهرين عملية إعداد وتجهيز المعلومات الانتخابية، وذلك بالشروع فى بناء خمس قواعد بيانات هى: قاعدة بيانات الناخبين وعناوينهم، وقاعدة بيانات المقار واللجان الانتخابية وعناوينها وتوزيعاتها، وقاعدة بيانات القضاة المشرفين والإداريين المعاونين لهم، وقاعدة بيانات المرشحين ومندوبيهم ووكالاتهم، وقاعدة بيانات مراقبى الانتخابات من منظمات المجتمع المدنى.

وعلى الرغم من أن إنشاء كل قاعدة بدأت بصورة مستقلة عن الأخرى، إلا أن المخطط العام لسيناريو الإعداد للمعلومات الانتخابية يقضى بأن تتلاقى مخرجات قواعد البيانات الخمس فى النهاية لتمد إنتاج «حزم متكاملة» من المعلومات الانتخابية التى تفى باحتياجات كل طرف من أطراف العملية الانتخابية، سواء كان ناخبا أو قاضيا أو مرشحا أو مراقبا.

وتقوم فكرة حزم المعلومات الانتخابية المتكاملة على أن كل شخص يدخل اللجنة الانتخابية أو يتواجد بها لأى سبب لابد وأن يكون لسببه وقوعه ضمن معلومة مسجلة مسبقا، وتعتبر حزم المعلومات الانتخابية أعدادا لأعداد كل الأطراف على كل المستويات فى مقاطع الأماكن هى الخطوة التالية التى يسعى إليه سيناريو التنمية الإدارية، باعتبار أن هذه الحزم المعلوماتية الدقيقة ستعمل على تحقيق أكبر قدر من الشفافية قبل وأثناء وبعد الانتخابات، وتحقيق انسياب سهل وسريع للمعلومات الانتخابية بين مختلف الأطراف كل فيما يخصه، بما يوفر من كفاءة العملية الانتخابية وإجراءاتها ونزاهتها.

والمفترض أن يتم تنفيذ سيناريو التنمية الإدارية على خمس مراحل هى: تلقى وتجميع المعلومات الانتخابية الخام، ومرحلة تجهيز المعلومات الخام، ومرحلة دمج البيانات مع بعضها البعض، ثم مرحلة إنتاج حزم المعلومات المتكاملة، وأخيرا مرحلة توزيع الحزم على أطراف العملية الانتخابية، وفيما يلى نستعرض المراحل الخمس فى عجالة دون الخوض فى تفاصيل فنية كثيرة.

المرحلة الأولى:

تلقى وتجميع البيانات الخام

تتضمن هذه المرحلة تجميع البيانات الخام الخاصة بمختلف أطراف العملية الانتخابية وهى تنقسم إلى بيانات أساسية، وبيانات معاونة، والبيانات الأساسية تتضمن:

١. بيانات الناخبين: وهذه تم الحصول عليها فعليا من قاعدة بيانات الرقم القومى فى صورة ملفات معلومات رقمية مسجل فيها اسم الناخب وعنوانه ورقمه القومى والرقم القومى الخاص ببطاقة الرقم القومى نفسها - وليس المواطن - والمحدد بمعرفة المصنع، وتم الحصول عليها بالفعل.

٢. أسماء الشوارع والحوارى والأزقة والميادين على مستوى مصر، وهذه تم الحصول عليها من ثلاثة مصادر، الأول هو العناوين الواردة فى بيانات الناخبين المستخرجة من قاعدة بيانات الرقم القومى، والثانى قاعدة بيانات هيئة البريد، والثالث قاعدة بيانات جهاز التعبئة العامة والإحصاء، وتم الحصول عليها.

٣. أسماء المدارس وعناوينها باعتبار أنها ستكون مقارا للجان انتخابية، وهذه تم الحصول عليها من قاعدة بيانات هيئة الأبنية التعليمية، وتم الحصول عليها.

أما البيانات المعاونة فتتضمن:

١. أسماء القضاة المشرفين على الانتخابات والإداريين المعاونين لهم مرفوعة بأرقامهم القومية، وهذه تم حصرهم فعلا باللجنة العليا للانتخابات، وهذه جارى الحصول عليها، لتدخل قاعدة بيانات القضاة لتوزيعهم على اللجان وفقا للمعايير التى تحددها اللجنة العليا للانتخابات.

٢. أسماء مندوبى ووكلاء المرشحين مربوطة بأرقامهم القومية، وسيبدأ العمل بها فور فتح باب الترشيح، إلا أن هذا الأمر موقع مخصص لذلك سيتم إطلاقه على الإنترنت ويحصل فيه المرشح على بطاقة تحمل اسم وصورة وبيانات المندوب والوكلاء.

٥ قواعد بيانات انتخابية كبرى: الناخبون - المقار الانتخابية - القضاة وإداريو الانتخابات - المرشحون ووكلاؤهم - المراقبون من المجتمع المدنى

سيناريو تجميع وتجهيز وإنتاج وتوزيع المعلومات الانتخابية «خمس قواعد بيانات للأمة - خمس مراحل للتنفيذ»

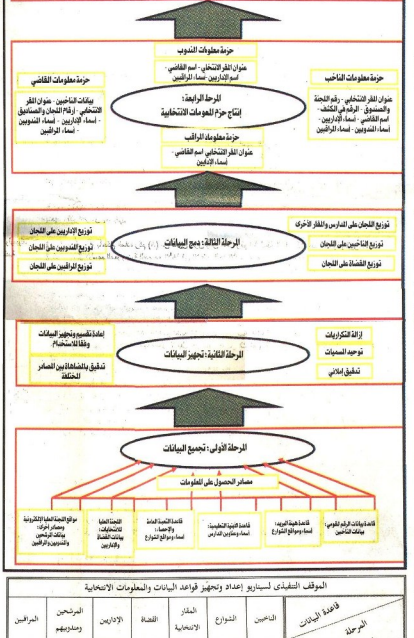

قواعد بيانات الرقم القومى وهيئة البريد والأبنية التعليمية والتعبئة والإحصاء تشارك فى الإعداد

فى هذه المرحلة تم استكمال البيانات المفقودة والمجهزة الواردة فى قواعد البيانات السابقة، ودمجها معا فى صورة قاعدة معيارية موحدة يتجه عنها تهويز بيانات المنطقة والقضاة والإداريين، ومندوبى المرشحين ومنظمات المجتمع المدنى على اللجان، وفى هذه المرحلة تم الدمج وفق التسلسل الإدارى للجمهورية المبدئى لا فى قاعدة بيانات الرقم القومى، وهو تقسيم الجمهورية إلى محافظات والمحافظة إلى مراكز والمراكز إلى مدن والمدن إلى أقسام والأقسام إلى شياخات فى الحضر وقرى فى الريف، ثم الشياخات إلى شوارع وأرقام بيانات، وفقا للدمج والتوزيع فى هذه المرحلة يعتبر الحيز الجغرافى لقسم الشرطة هو الوحدة الصغرى التى لا يتعين تفتيتها عند تقسيم الدوائر الانتخابية، وقد تم إقرار هذا المبدأ بالفعل، وهو تطور إيجابى للغاية سيسهل كثيرا فى إجراءات تقسيم الدوائر وفى التسهيل على المواطنين من الاقتراع، لأنه إجراء يضمن لكل طرف التصويت فى إقرار لجنة تحل السكنى قدر الإمكان.

ومن التطورات الجديدة فى هذه المرحلة أن مهمة تحديد مواقع مقار اللجان الانتخابية انتقلت من الداخلية إلى الفريق الفنى بالتنمية الإدارية واللجنة العليا للانتخابات، لأنها مهمة أصبحت مرتبطة بأسلوب وأدوات الدمج بين قاعدة بيانات الرقم القومى وقاعدة بيانات المدارس المسجلة من هيئة الأبنية التعليمية، والكافات السكانية المستقاة من التعبئة والإحصاء، والداخلية، ومن ثم أصبح تحديد مواقع اللجان مسألة فنية وتكنولوجية بحتة وليست شرطية فقط أما الداخلية فمتروك لها مهمة تقسيم الدوائر وفق الكثافات وتسمى المتمثل فى البرلمان.

المرحلة الرابعة:

إنتاج حزم المعلومات الانتخابية

يتم فى هذه المرحلة استخدام الحيز الجغرافى للجنة الانتخابية أو المقر الانتخابى كوعاء أساسى تدمج فيه:

. بيانات الناخبين الذين من حقهم التصويت فى اللجنة «الاسم والرقم القومى والرقم المسلسل للبطاقة».

. بيانات القضاة المشرفين على اللجنة والمعاونين الإداريين «الاسم والرقم القومى».

. بيانات المرشحين فى الدائرة ومندوبيهم ووكلائهم داخل اللجنة «الاسم، والرقم القومى».

. بيانات مراقبى الانتخابات المسموح لهم بالدخول إلى اللجنة.

وباستخدام هذا الوعاء المعلوماتى يمكن إنتاج حزم المعلومات الانتخابية المتكاملة التى تشكل المنتج النهائى من السيناريو السابق ككل، بمعنى أن كل مواطن مشرف على لجنة، سيتلقى إلى لجنته وهذه حزمة معلومات تجمع البيانات الكاملة للناخبين والإداريين والمرشحين والوكلاء والمراقبين، بحيث لا يسمح لأحد بالدخول إلا ما هو مسجل لديه مسبقا، وكذلك الحال بالنسبة للناخب وباقى الأطراف الأخرى، الذين سيكون لكل منه حزمته المعلوماتية الخاصة بحالته.

المرحلة الخامسة: توزيع حزم المعلومات

فى هذه المرحلة يتم توزيع الحزم المعلوماتية على أطراف العملية الانتخابية كالتالى:

- القضاة والإداريين: عبر اللجنة العليا للانتخابات وفروعها.
- الناخبين: عبر الإنترنت.
- المرشحون ووكلاؤهم الإنترنت. فروع اللجنة العليا للانتخابات وفروعها.
- منظمات المجتمع المدنى. الإنترنت. اللجنة العليا للانتخابات وفروعها.

الموقف التنفيذى لسيناريو إعداد وتجهيز قواعد البيانات والمعلومات الانتخابية

قاعدة البيانات / المرحلة	الناخبين	الشوارع	المقار الانتخابية	القضاة	الإداريين	المرشحين ومندوبيهم	المراقبين
الأولى: تجميع البيانات	√	√	√	√	√	×	×
الثانية: تجهيز البيانات	√	√	√	√	√	×	×
الثالثة: دمج البيانات	√	√	√	√	√	×	×
الرابعة: إنتاج حزم المعلومات الانتخابية	×	×	×	×	×	×	×
الخامسة: توزيع حزم المعلومات	×	×	×	×	×	×	×

توقيتات مهمة مقترحة فى سيناريو الانتخابات

٢٠ أغسطس: تشغيل موقع الانتخابات، ليتأكد المواطن من وجود اسمه بقاعدة بيانات الناخبين عن طريق إدخال رقمه القومى.

٢٠ أغسطس إلى ٢٠ سبتمبر: فتح الباب أمام الناخبين للتصحيح وتدقيق بياناتهم الانتخابية إذا كان بها خطأ، أو الطعن على قاعدة البيانات إذا كانوا غير مسجلين بها، لإضافة أسمائهم إليها.

٢٠ سبتمبر: يحصل الناخب عبر موقع الانتخابات ويمتقضى رقمه القومى على عنوان المقر الانتخابى واللجنة الانتخابية التى سيدلى فيها بصوته وكذلك رقم فى الجدول.

يوم الانتخاب: يحصل الناخب عبر موقع الانتخابات، وبمقتضى رقمه القومى على حزمة معلوماته الانتخابية الكاملة

أرقام من قواعد البيانات

الناخبون المسجلون: ٥٠ مليوناً

القضاة المشرفون: ١٦٦ ألف قاض

الإداريون المعاونون: ٦٦٦ ألف إدارى

المقار الانتخابية الفرعية: ٥٠ ألف لجنة

المدارس بالجمهورية المرشحة كمقار للجان: ٤٤ ألف مدرسة

وتوقعات بـ:

- ١٠ آلاف مرشح
- ٢٠٠ ألف مندوب ووكيل للمرشحين
- ١٠ آلاف مراقب للانتخابات

٣ تحديات تواجه سيناريو الانتخابات

- تدخل قاعدة بيانات الأمن العام
- تأخر قانون الدوائر
- غموض أعداد نواب القائمة

تواجه الانتخابات المقبلة ثلاثة تحديات تضغط، على الأقل من حيث الوقت، على فرص تطبيق إجرائها بنجاح وتقلل من فرص الاستفادة من سيناريو التنمية الإدارية بصورة واضحة. الأول خاص بتدخل قاعدة بيانات الأمن العام فى بيانات الناخبين، وتأخر صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، وغموض أعداد نواب القائمة.

وفيما يتعلق بقاعدة بيانات الأمن العام فإن الأمر يتعلق بالأمانة و٢٠ من التعديلات الجديدة فى البيانات والمحاكم ملزمون بإبلاغ اللجنة العليا للانتخابات ووزارة الداخلية بالبيانات الخاصة بمن صدرت ضدهم قرارات أو أحكام تؤثر على حقهم فى التصويت، سواء بالحرمان من التصويت أو عودة حق التصويت إليهم، وذلك لاستخدامها عند تحديث قاعدة بيانات الناخبين لتصحيح معيرة عن الحالة التصويتية الحقيقية للمواطنين، لكن هذه الإجراء يصطدم أو ستصل إلى الحيلة الحالية القائمة على تهيئة قاعدة بيانات الناخبين فى صورة يصعب معها مرة أخرى فى دائرة ثانية، فهذا معناه أن كل تقسيم من هذه التقسيمات الأربعة يتطلب إعادة وتجهيز معين لقاعدة بيانات الناخبين؛ لتناسب مع الحيز الجغرافى للدائرة وسيناريو التمثيل النسبى وتوزيع المقار الانتخابية المختلفة على أرض الواقع، وبالتالى فإن هذا الواقع المعقد يجعله سريعة إصدار قانون تقسيم الدوائر لأخذه فى الاعتبار فى مرحلة دمج البيانات الانتخابية الواردة قواعد البيانات الخمس وفى كاف قبل فتح باب الترشيح.

أما التحدى الثانى فهو غموض عدد النواب الذين سيتم اختيارهم بالقائمة حتى كل دائرة، لأن هذا الأمر يرتبط أيضا بالعديد من عمليات تجهيز البيانات وتهويزها على الوعاء الحيز الجغرافى لدوائر القائمة، ومن ثم توزيع البيانات والمعلومات بداخلها، وتأخر حسم هذا الأمر يضغط بصورة كبيرة على سير مراحل تجهيز المعلومات الانتخابية، وبالتالى يعمل الأمور كارثية مازق، فى الوقت نفسه، يؤثر على كفاءة وجودة بيانات العملية الانتخابية.

١. دوائر للقوائم فى مجلس الشعب عدد ٨٤ دائرة، بإجمالى ١٨٤ دائرة.

٢. دوائر للفردى فى مجلس الشورى عدد ٦٥.

٣. دوائر للقوائم فى مجلس الشورى عدد ٢٨، بإجمالى ٩٣ دائرة.

وطبقا للأرقام السابقة فإن:

. كل دائرة من القوائم فى مجلس الشعب ستستوعب فى حيزها الجغرافى والسكانى فى المتوسط ٢,١ دائرة من الفردى فى الشعب.

. كل دائرة من القوائم فى مجلس الشورى ستستوعب فى حيزها الجغرافى والسكانى فى المتوسط ٢,٥ دائرة من الفردى فى الشورى.

. كل دائرة من الفردى فى الشورى ستستوعب فى حيزها الجغرافى والسكانى فى المتوسط ١,٨ دائرة من الفردى فى الشعب.

. كل دائرة من القوائم فى الشورى ستستوعب فى حيزها الجغرافى والسكانى فى المتوسط ٢,٠٧ دائرة من القوائم فى الشعب.

وأخذا فى الاعتبار أن توزيعات المواقع الجغرافية للمقار الانتخابية ومراكز الاقتراع ستختلف اختلافا واضحا فى كل تقسيم من التقسيمات الأربع للدوائر، بما يجعل الموقع يقع مرة فى دائرة ما ويقع سرعة تدخل اللجنة العليا للانتخابات للبحث عن مخرج يضمن إشرافها على هذا الإجراء ولا يقتح الحيل للطعن على الانتخابات بالبطلان.

أما التحدى الثانى خاص بتأخر قانون تقسيم الدوائر فيعود إلى أن التعديلات الواردة بقانونى مجلسى الشعب والشورى قد أحدثت تغييرا جوهريا على طريقة تقسيم الدوائر سيؤثر تأثيرا جوهريا أيضا على طريقة ومنهجية التعامل مع قاعدة بيانات الناخبين لأنه فى هذه الحالة أصبح الوضع كالتالى:

١. دوائر للفردى فى مجلس الشعب عددها ١٢٦ دائرة.

الخلفى الذى دخلت من خلاله مصلحة الأمن العام إلى قاعدة بيانات الناخبين بالأمانة للقانون، وهذا وضع كارثى، أولا لأن المالك الحقيقى لقاعدة البيانات غائب، ومن يقوم مكانه يهيه وبين النقيض جدا سيهيئ من عدم الثقة، يسعى على تزوير انتخابى ماحض استمر سنوات طويلة، ثانيا لأن نصوص القانون العدلة التى أصبحت سارية تتيح لأى مواطن أن يطعن على إجراءات تجهيز وإعداد قاعدة بيانات الناخبين الجديدة الآن، لأنها لا تتحت إشراف القضاة أو بمعرفته، وهذا يدوره يهدد بصدور أحكام ببطلان الانتخابات المقبلة برمتها، وهذه النقطة تستدعى فنيا استخدامها فى تدقيق وتحديث قاعدة بيانات الناخبين المعدة وفقا للرقم القومى، لأن هذه البيانات تعد من البيانات والمحاكم بأسماء أصحابها فقط دون ربط بالأسم بالرقم القومى، ومن هنا كان لابد من جهة تربط بين الأسماء الواردة من البيانات والمحاكم وبين الأرقام القومية لأصحابها، ليصبح من المجهول التعامل معها فى قاعدة بيانات الناخبين.

وما حدث أنه تم رفض قبلها قاعدة بيانات الرقم القومى بهذه المهمة، فتقرر الاستعانة بقاعدة بيانات مصلحة الأمن العام لأنها تضم أسماء المشتبه بهم والصادر ضدهم أحكام وأرقامهم القومية، وهذا هو الباب